

القضية السابعة^(١)

مسلمو أوروبا والنهوض بقطاع الأوقاف

التحديات والآفاق

❖ مدخل.

❖ أولاً . صعوبات تواجه التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا.

❖ ثانياً . التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا . تحديات الحاضر والمستقبل.

❖ ثالثاً . التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا . آفاق مستقبلية.



(١) الفصل موجز لبحث أعدّه المؤلف بعنوان "التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا، وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل" تم تقديمه في مؤتمر "الأوقاف في أوروبا"، المنعقد في مدينة برمنغهام البريطانية، خلال الأيام من ٢٠ - ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦م.

obeikandi.com

مدخل

يكتسب القطاع الوقفي الإسلامي أهمية متزايدة. فكثيرة هي الأعمال المكتوبة والمؤتمرات والندوات التي عُقدت عبر ربع قرن مضى، في بلدان عدة، لتلفت الأنظار إلى الفرص التي تتيحها الأوقاف الإسلامية في عالمنا الجديد، وأن هذا القطاع قابلٌ لأن يبرهن على جدواه المتجددة اليوم، مثلما تحقق في مراحل تاريخية سالفة.

وفي غضون ذلك؛ تزايدت القناعة بأهمية القطاع الوقفي، بل بضرورته، بالنسبة إلى مسلمي أوروبا أيضاً. فمهما انصرف النظر ضمن مستلزمات الرعاية والنهوض بواقع مسلمي أوروبا؛ فسيجد المرء أن تطوير تجارب وقفية كفيّة ولائقة بمتطلبات الحاضر والمستقبل يمثل خياراً لا غنى عنه للمسلمين في البلدان الأوروبية، بل هو ضرورة ملحة، يستتبع غيابها تعطيلاً وخيم العواقب في مجالات شتى. والأمر على هذه الشاكلة يشبه توقّف ترسٍ في قلب آلة دوّارة، وهو ما يعني أن ثمة مسببات ذاتية و/أو موضوعية قد تضافرت لتسفر عن هذا التوقّف، والذي سينعكس بدوره تعطيلاً في أداء الآلة برمتها أيضاً.

ذلك أن الأوقاف تمثّل دعامة ماديّة مستقرّة، ولا شك أن العلاقة بين استقرار الوجود المسلم في أوروبا وتنامي المنظومة الوقفية لهذا الوجود، هي علاقة جدلية متبادلة. كما أن نشوء منظومة وقفية إسلامية في بلد أوروبي ما، وتطوّرها؛ يمثلان مؤشراً من مؤشرات الاندماج الإيجابي للمسلمين في مجتمعهم العريض. يتأتى ذلك من كون رسوخ المنشآت الوقفية لأقلية أو طائفة ما؛ انعكاساً لاستيعاب البيئة التشريعية والاقتصادية، والاجتماعية إلى حدّ ما، في البلد المعنيّ، لوجود هذه الأقلية أو الطائفة، وتفهم احتياجاتها، وإتاحة المجال لدورها الإيجابي.

أولاً - صعوبات تواجه التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا

من خلال جملة الملاحظات العامة والوقائع الميدانية، يمكن عبر التناول

التحليلي الوقوف على عدد من الصعوبات، التي يبدو أنها تعترض التجربة الوقفية للمسلمين في القارة الأوروبية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك التباينات، التي تبدو عميقة أحياناً، بين واقع بلد أو إقليم أوروبي وآخر، وبخاصة بين غرب أوروبا وشرقها.

ويمكن في هذا الصدد، وبإيجاز، تحديد الصعوبات التالية ضمن ما واجهته، أو تواجهه، التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا:

١- حادثة عهد معظم البلدان الأوروبية (بخاصة في غرب أوروبا ووسطها) بالوجود الإسلامي بصورته الراهنة، بما يعنيه ذلك من الافتقار إلى تراث من الممارسة الوقفية المحليّة المتعلقة بالمسلمين، أسوة بما هو متوافر في "مجتمع الأغلبية" أو لدى طوائف أخرى. وتشير تلك الحقيقة إلى إحدى الصعوبات الجوهرية التي تواجه التجربة الوقفية الراهنة لمسلمي أوروبا، وهي التجربة التي يبدو للمرء في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وكأنها ما زالت في طورها الابتدائيّ، مفتقرة إلى تراكماتٍ عامّة من الخبرة أو المعايير والتقاليد المهنية التي يمكن التعويل عليها.

٢- افتقار الأقليّات المسلمة في أوروبا، إجمالاً، إلى منسوب الوعي الكافي بأهمية إقامة أوقاف خاصّة بها، سواء تعلّق الأمر بطابع السلوك الإنفاقي الخيري للمسلمين في أوروبا، أو بمدى الدراية بفرص إقامة أوقاف إسلامية خارج العالم الإسلامي، من باب الإلمام بإمكانية استيعاب البيئة التشريعية والاقتصادية في البلدان الأوروبية لذلك وطبيعته.

٣- ضмор القطاع الوقفي في العالم الإسلامي خلال القرن العشرين (وهو امتداد لضمور مرحليّ سابق)، أي في البلدان التي جاء منها "المهاجرون المسلمون" إلى أوروبا؛ فبهذا لم تُتَح الفرصة أمامهم لأن يتوجّهوا إلى إقامة مشروعات وقفية، لعدم معاشتهم مراحل ازدهار التجربة التاريخية الإسلامية في مجال الأوقاف. كما استقرّ في وعي قطاع واسع من الجيل الأول

"المهاجر" من مسلمي أوروبا الغربية والوسطى ذلك الارتباط المألوف للأوقاف الإسلامية بالإدارة الحكومية (وزارة الأوقاف) التي تشرف عليها عادةً في عدد من الدول الإسلامية، وهو ما افترض تلقائياً عدم إمكانية تحقيقه في بلدان أوروبية.

٤- منحى التشكل السريع للوجود المسلم في أوروبا في وقت قياسي (بخاصة في غرب أوروبا ووسطها)، بصورة لم تسمح بأن يواكبها نشوء أطر مؤسسية مستقرة بعامة، أو تجارب وقفية على وجه الخصوص، بالسرعة ذاتها.

٥- تباين المنظومة التشريعية التي تنظم قطاع الأوقاف بين بلدان أوروبا، وهو ما من شأنه أن يتسبب ببعض الصعوبات والإشكاليات.

٦- القصور الفادح في مجال المعلومات المتعلقة بالأوقاف الإسلامية في أوروبا، ولا شك أن ذلك ينعكس بالسلب على فرص تطور المنظومة الوقفية للمسلمين في هذه القارة، في حين يشير هذا القصورُ القلقَ على نحو خاص فيما يتعلق بتسوية ملفات الأوقاف الإسلامية في شرق أوروبا.

٧- عدم نضوج البنية المؤسسية للوجود المسلم في أوروبا، بعدد، بالشكل المتكامل والتخصّصي، مع كل تلك الإرهاصات الملموسة في غضون الأعوام الأخيرة والتي تنبئ بحالة نضج قيد التشكل في هذا الاتجاه في عدد من البلدان والأقاليم الأوروبية. ويمكن هنا استخلاص الاستنتاج؛ بأنه كلما كانت البيئة المؤسسية للمسلمين في بلد أوروبي ما أكثر نضجاً، كانت التجربة الوقفية فيه أعمق وأكثر اتساعاً و/أو أوفر فرصاً للنهوض في الحاضر والمستقبل.

٨- بالنظر إلى وجود ارتباط، بدرجة ما، بين ملف الاعتراف الرسمي بالشخصية القانونية للطائفة / الأقلية المسلمة، والطبيعة القانونية التي تحكم التعامل مع الدين الإسلامي، وكذلك تمثيل المسلمين في بلد أوروبي ما، من جانب؛ وطبيعة الصفة والتبعية الخاصة بالأوقاف الإسلامية في البلد ذاته، من جانب آخر؛ فإنّ في ذلك ما يؤسّس لفهم جانب إضافي من الصعوبات التي تحكم التجارب الوقفية لمسلمي أوروبا. إذ إنّ ملف الاعتراف بكيان قانوني معبر عن

الطائفة / الأقلية المسلمة هو من الملفات التي ما زالت متعثرة في عديد من البلدان الأوروبية، التي كثيراً ما تخضع لمحددات معقدة ومتباينة بوضوح من بلد أوروبي إلى آخر. ويلحق بذلك أيضاً انعكاس التباينات في ملف الاعتراف والتمثيل بين البلدان الأوروبية على تباين التجربة الوقفية للمسلمين في هذه البلدان في الماضي والحاضر والمستقبل.

٩- تأثر فرص النهوض بالقطاع الوقفي بالإمكانات والخصائص الاقتصادية للوجود المسلم؛ يفسر كذلك جانباً من الأسباب التي أدت إلى عدم نشوء تجارب وقفية ناهضة في أوساط مسلمي أوروبا الغربية والوسطى خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، باستثناء محاولات متفرقة متباينة النجاح والجدوى.

١٠- من الواضح أنّ المؤسسات الخيرية الإسلامية العاملة في أوروبا، التي تتولى القيام بمشروعات إنسانية وإغاثية، نادراً ما التفتت إلى الاستثمار الخيري الوقفي.

١١- اعتياد قطاعات واسعة من مسلمي أوروبا على توجيه جانب هام من إنفاقهم واستثماراتهم إلى خارج أوروبا، وذلك ينبعث جزئياً من غلبة "ثقافة الهجرة" على بعض قطاعات ذلك الواقع، على حساب ثقافة الاستقرار والتوطن، وإن كان هذا الاتجاه يتراجع مع تعاقب الأجيال.

١٢- ارتباط القطاع الوقفي الإسلامي بالقطاع الخيري الإسلامي يعيد إلى الأذهان ضرباً آخر من الصعوبات التي تكتنفه. ويتعلق الأمر هنا بالظروف، التي تبدو استثنائية أحياناً، التي أخذ العمل الخيري الإسلامي يعانيها في السنوات القليلة الماضية، على خلفية التطورات الدولية بخاصة بعد منعطف الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م. إلا أنه لا يُستبعد أن تؤدي هذه الظروف إلى تعزيز التوجه نحو الاستثمار الوقفي، باعتباره ملائماً لتوفير أرضية مستقرة في مختلف الظروف تقريباً.

ثانياً - التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا - تحديات الحاضر والمستقبل

تواجه التجربة، أو التجارب، الوقفية للمسلمين في البلدان الأوروبية، عدداً من التحديات في الوقت الحاضر، وهي بانتظار تحديات عدة في المستقبل أيضاً. وينبغي إدراك هذه التحديات والوقوف على أبعادها، لضمان استجابة مثلى لها في الحاضر والمستقبل، على اعتبار أن استجابة واعية لها تمثل اشتراطاً هاماً للنهوض بالتجربة الوقفية لمسلمي أوروبا.

ولا شك أن هذه التحديات تتفاوت في مستوياتها ودرجاتها وموقعها من الأهمية، كما أنها تبدو مترابطة فيما بينها أحياناً بعلاقات جدلية، أو خاضعة لبعض المتغيرات، وهو ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند معالجة الأمر بصورة أعمق وأكثر استفاضة. ومن أبرز هذه التحديات:

١- تحدي استقرار الوجود المسلم في أوروبا واندماجه الإيجابي في النسيج العام للبلدان والمجتمعات الأوروبية. ولا شك أن ذلك يتصل بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، بفرص قيام قطاع وقفي إسلامي ناهض.

٢- تحدي الحفاظ على الخصوصيات الإسلامية ورعايتها بالنسبة إلى الأقليات المسلمة في أوروبا. ولا بد هنا من أن يلاحظ المرء تلك العلاقة الجدلية المتبادلة التي تربط مسألة الحفاظ على الخصوصيات ورعايتها، بالقطاع الوقفي وفرص نهوضه.

٣- تحدي "الشرعية القانونية" للأطر والمؤسسات والمنشآت الوقفية لمسلمي أوروبا. ويرتبط ذلك أساساً بالتباين بين البيئات التشريعية الأوروبية؛ من جانب التفاوت فيما بينها في أشكال تنظيمها للقطاع الوقفي عامة، أو التباين فيما بينها في مدى إتاحتها المجال لنضج قطاع وقفي إسلامي. إن النهوض بتجارب وقفية كافية لمسلمي أوروبا يتطلب أيضاً تعزيز الجهود الرامية إلى توصيف قانوني أمثل للعلاقة الرسمية مع الأقلية / الطائفة المسلمة في البلدان الأوروبية.

٤- تحدي المأسسة والتحديث في أوساط المسلمين في أوروبا وفي تجاربهم الوقفية على وجه الخصوص.

٥- تحدي تطوير موارد المعلومات والدراسات عن الشأن الوقفي الإسلامي في أوروبا. إن نهوضاً فعلياً وجاداً لا يمكنه أن يتأتى، وفق معطيات العصر وحسب خصائص البيئة الأوروبية أيضاً، بمعزل عن توافر موارد معلومات كفية وأرضية دراسات وأبحاث فعالة تلبي متطلبات القطاع الوقفي وتستجيب لاحتياجات تطويره المستمر.

٦- تحدي التسوية العادلة لملف الأوقاف الإسلامية في شرق أوروبا. وتكتسب هذه القضية أهميتها الفائقة حالياً من خصوصية المرحلة الراهنة بالنسبة إلى هذا الملف ضمن الإصلاحات القانونية وتسوية المطالبات القانونية والعقارية والوقفية في مرحلة ما بعد التحول عن الشيوعية.

٧- تحدي إشاعة التجربة الوقفية في أوساط مسلمي أوروبا، خاصة مع محدودية الاهتمام بالأوقاف من جانب عامتهم. إن فرص النهوض بالقطاع الوقفي الإسلامي في أوروبا ترتبط كذلك بتعبئة الموارد البشرية والمادية له من جملة المسلمين في أوروبا، ويقتضي ذلك تحويل الإنفاق على القطاع الوقفي في أوساطهم إلى ما يشبه "الثقافة العامة".

ثالثاً - التجربة الوقفية لمسلمي أوروبا - آفاق مستقبلية

تعيّننا تجارب الماضي ومعطيات الحاضر على رسم مؤشرات مستقبلية. إلا أنّ ذلك ينبغي أن يتم بالوقوف الصحيح على طبيعة التطورات السالفة والراهنة، التي لا تتأتى على وجهها الأمثل من دون إعمال أدوات البحث، وبطريقة منهجية. وفضلاً عن ذلك؛ فإنّ تشوّف الآتي لا ينبغي أن يخضع للتخمينات والمضاربات، كما أنّ المستقبل لا يمكن توقّعه ضمن احتمالات جامدة معزولة عن العوامل المتشابكة والمتغيرات ذات الصلة، مما يمكن توقّعه وما لا يمكن.

مع ذلك، فإنّ ما يلي هو محاولة لرسم معالم لتقديرات مستقبلية، وهي قد

تصلح بعد المعالجة النقدية، إلى جانب جهود وإسهامات أخرى ضافية؛ للتأسيس لمادة نقاش رصين ولإثارة تساؤلات بحثية، بما يفضي إلى دراسة مستقبلية موسّعة عن مآلات التجربة الوقفية للمسلمين في أوروبا.

١- تأثير تجذّر الوجود المسلم في غرب أوروبا ووسطها: من المتوقّع أن ينعكس تجذّر الوجود المسلم في أوروبا الغربية والوسطى على الاتجاه المتنامي من جانب الأقليات المسلمة نحو إقامة مؤسسات وقيّة تلبي احتياجاتها. في هذا السياق، غالباً ما قد يتزايد الإدراك لأهمية تطوير تجارب وقيّة متجدّدة لمسلمي أوروبا، على أنها من الخيارات التي لا مناص منها، إلا أنّ تلك التجارب ستكون متوقّعة بكل تأكيد على نحو أنجح وأكثر اتساعاً في بعض البلدان والأقاليم الأوروبية أكثر من غيرها، بحسب جملة من الخصائص والعوامل المتشابكة.

٢- اتجاه عام للنهوض بالقطاع الوقفي الإسلامي في أوروبا: يُرجّح أن ينعكس استشعار الأقليات المسلمة في أوروبا، بحاجتها إلى شبكة فعّالة من الخدمات الدينية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والإعلامية؛ على توجّدها لتطوير القطاع الوقفي، باعتباره مدخلاً مُجدياً للنهوض بهذه الخدمات، ويؤمل من خلاله تحرّي الاستمرارية والاستقرار. ويُتوقّع أن يسعى المسلمون في غرب أوروبا ووسطها إلى النهوض بتجربتهم الوقفية، التي تقوم أساساً على المواءمة بين نظام الوقف الإسلامي وخصوصيّات البيئة التشريعية والاقتصادية الأوروبية.

٣- أداء أكثر تطوراً للقطاع الوقفي الإسلامي في أوروبا: مع المراكمة المتزايدة للخبرات، والتعبئة المتنامية للموارد المادية في القطاع الوقفي الإسلامي الأوروبي؛ من المُنتظر أن يتطوّر الأداء المؤسسي والإداري والاستثماري في نطاق التجارب القائمة في هذا القطاع. وقد يتحقّق ذلك أيضاً، إلى جانب عوامل أخرى؛ بمفعول مواكبة المسلمين في أوروبا للإمكانيات والفرص المتاحة في الساحة الاقتصادية المحلية، التي يُفترض أن يصبحوا أقدر على الاندماج فيها والإفادة من فعاليتها.

٤- إشكاليات متوقعة في التحديد والتعريف: ستجعل خصوصية البيئة / البيئات الأوروبية من غير المستبعد نشوء إشكاليات مرتبطة بتعريف الأوقاف الإسلامية في أوروبا، على ضوء عوامل وتباينات عدة.

٥- تأثير نهوض القطاعات الاقتصادية والتمويلية الإسلامية: من المرجح أن يفيد قطاع الوقف الإسلامي في أوروبا، من مؤشرات النمو الكبير التي تسجلها قطاعات اقتصادية وتمويلية إسلامية، من قبيل القطاع المصرفي الإسلامي، وقطاع التأمينات الإسلامي والتعاوني. ويلحق بذلك تأثير النمو والتطور الجاريين في قطاع الوقف الإسلامي في العالم الإسلامي ذاته، في دفع التجارب الوقفية لمسلمي أوروبا قُدماً.

٦- تأثير تنامي القطاع الأهلي / غير الحكومي في التجربة الوقفية: من المرجح أن يكون النهوض بالتجارب الوقفية لمسلمي أوروبا مسائراً بدرجة ما للدور المتنامي الذي يضطلع به القطاع الأهلي أو المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، سواء على المستوى العالمي بشكل عام، أم على المستوى الأوروبي بصفة خاصة. ويمكن القول: إنّ النهوض بالقطاع الوقفي الإسلامي في أوروبا يُتوقع - باعتبار ما تنطوي عليه التجارب الوقفية من نشاط غير حكومي - أن يكون أيضاً تعبيراً عن اندماج المسلمين وفعاليتهم في ساحة المجتمع الأهلي (المدني) من جانب؛ واستجابة لمتطلبات هذا الاندماج وتلك الفعالية من جانب آخر، لجهة توفير الأرضية المادية المستقرة للمشروعات والبرامج غير الحكومية.

٧- تحولات في نماذج الرعاية الاجتماعية وتأثيراتها: من المؤشرات المتوقعة أن تتنامى الحاجة إلى إسهامات القطاع الوقفي الإسلامي في أوروبا، أسوة بعموم القطاع الوقفي، إذا ما تحققت احتمالات تخلي دولة الرفاه في أوروبا عن أقساط إضافية من "أعبائها" الاجتماعية. وهو ما يضيف مزيداً من الأهمية على الحاجة إلى تعزيز التجارب الوقفية لمسلمي أوروبا أيضاً، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أنهم ممثّلون في قاعدة الهرم الاجتماعي والاقتصادي في

بلدانهم ومجتمعاتهم، ما يجعلهم أحوج - غالباً - إلى الرعاية والدعم وتعزيز الفرص، بالمقارنة بعدد من الفئات الأخرى.

٨- ارتباط ملف الوقف بمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين: من المرجح أن تتزايد القناعة بأن معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في صفوف بعض قطاعات المسلمين في أوروبا، وفي أوساط ما تُوصف بمجتمعات "المهاجرين"، لا يمكن أن يتمّ على النحو الأمثل بمنأى عن إتاحة الفرص لإطلاق مبادرات ذاتية من داخل هذه القطاعات. فتمكين الشرائح والقطاعات الاجتماعية كافة من جني ثمار مجتمع الرفاه وتجنّب أي عوارض جانبية قد تصاحبه، ينبغي أن يُلتَمَس من خلال توليفة من الخيارات والحلول، التي سيكون من بينها إطلاق الفرص من داخل هذه القطاعات أيضاً، وتهيئة البيئة التشريعية والإجرائية بما يُمكن هذه القطاعات من تنمية واقعها بقدرات ذاتية أيضاً، دونما تخلّ من الدولة عن مسؤولياتها والتزاماتها. ولا شكّ أنّ النهوض بالقطاع الوقفي الإسلامي، بما يتيح من فرص وآفاق إنما يمثّل في هذا السياق أحد الخيارات المُجدية وال قابلة للتطوير.

٩- تأثيرات محتملة لملف انضمام تركيا إلى الوحدة الأوربية: ليس من المُستبعد أن يترك ملف عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، أو تقاربها معه، بعض الانعكاسات، ولو كانت محدودة أو غير مباشرة، على ملف الأوقاف الإسلامية في أوروبا، ضمن جملة من الانعكاسات التي قد يتركها على بعض أوجه الوجود الإسلامي في أوروبا، خاصة أنّ نظام الوقف الإسلامي قد ترسّخ في تركيا واستوعبته بيئتها التشريعية الحديثة.

١٠- بشأن ملف الأوقاف الإسلامية في شرق أوروبا: من الصعب توقّع المآلات التي ستفضي إليها القضايا المتعلقة باستعادة الأوقاف الإسلامية المصادرة أو المسلوقة أو المظموسة، في شرق أوروبا. لكن يُفترض في حال تحقيق هذه الجهود نجاحات جزئية على الأقل؛ أن يعني ذلك إنعاشاً هاماً للقطاع الوقفي الإسلامي في هذه البلدان، بما ينبغي أن يعود بمكاسب متعدّدة على الأوضاع

الاجتماعية والثقافية والدينية للمسلمين فيها. وعلاوة على ذلك؛ فإنه من المرجح أن تنشأ في أوساط المسلمين في شرق أوروبا تجارب وقفية غير نمطية، تفيد من حالة التجدد والتطوير المستمرة التي يُتوقع أن يشهدها القطاع الوقفي الإسلامي في مناطق عدة من العالم، بما فيها أوروبا الغربية والوسطى.

